# د. وليد خدوري *: اهتزاز في مفهوم "أمن الطاقة"

طرأت تغييرات مهمة في قطاع الطاقة العالمي خلال العامين الماضيين مما أدى الى أعادة التفكير بالعديد من المفاهيم والسياسات المتبناة سابقا من قبل أوساط غربية كثيرة حول الادوار الجيوسياسية الناتجة عن التحول الى الطاقة الخضراء . تطرق الى هذا الأمر مؤخرا اثنان من كبار الكتاب الامريكيين في شؤون الطاقة في مقال بعنوان "عصر الطاقة غير الآمنة" في دورية "فورين افيرز" الاميركية، هما: جاسون بوردوف، مؤسس ومدير "مركز سياسات الطاقة العالمية" في جامعة كولومبيا، مسؤول سابقا عن متغيرات الطاقة والمناخ في مجلس الأمن القومي للبيت الأبيض في عهد الرئيس باراك اوباما؛ وميغن اوسيلفان،استاذة العلاقات الدولية في "مدرسة جون كيندي " في جامعة هارفرد.

كانت هناك طموحات في الأوساط العالمية ان يشكل الانتقال الى مصادر طاقة مستدامة تحقيق عالما جديدا "نظيفا" و "تحديات سياسية" معتدلة، ومتفادية النزاعات السابقة.

لكن طرأت تحولات جذرية في قطاع الطاقة منذ خريف عام 2021 سرعت في التحولات، كأزمة الطاقة الاوروبية التي أدت الى ارتفاع سريع وعال لأسعار الغاز، الذي انعكس بدوره على أسعار النفط الخام.

شكل الغزو الروسي لأوكرانيا السبب الرئيس لرسم حداً فاصلا في مرحلة تحول الطاقة. اذ أنهت الحرب الأوكرانية "النظرات الوهمية" للتخلص من مفاهيم "أمن الطاقة السابقة" . أذ دلت التجربة الأوكرانية، بحسب المقال، أنه من الصعب الاستغناء عن البترول في سلة الطاقة المستقبلية. كما دل التهافت الاوروبي السريع وغير المنسق للحصول بأسرع فترة ممكنة بدائلا عن البترول الروسي، الذي تم حظره دون دراسة وافية، الى اضطرابات في موازين الطاقة الاوروبية.

بحسب جاسون واوسيلفان ، ان معنى امن الطاقة تاريخيا هو:"توفر امدادات وافية من الطاقة بأسعار معتدلة". لكن، يضيفان في نفس الوقت "أن هذا التعريف غير واقعي حاليا، فمخاطر

الأمن الان، أكثر تعقيدا وخطورة من السابق". والحقيقة ان نظام طاقة دون أمن أو بأمن مضطرب معناه ارتفاع أسعار الطاقة.

لذا، ومن أجل مواجهة التحديات الجديدة، يقترح الكاتبان: يتوجب على السياسيين أعادة تعريف معنى أمن الطاقة وتطوير تعابير وصيغا جديدة لتأمين التعامل مع الأوضاع الجديدة. هذا يعني بنظريهما تبني أربع طرق للتعامل مع المرحلة المستقبلية: تنويع مصادر الطاقة، المرونة في استعمال وسائل الطاقة، الاندماجية بمعنى ازالة العوائق للاستعمالات المتعددة للمكائن والامدادات، والشفافية. هذا يعني أنه يتوجب على السياسيين عند رسم سياسات الطاقة المستقبلية الأخذ بنظر الاعتبار دور البترول–بالذات ذلك المعالج منه بعد التخلص من أكبر كمية ممكنة من انبعاثات الكربون فيه.

ومما يتوجب أخذه بنظر الاعتبار أيضا، هو المتغيرات في النظام السياسي العالمي: الإقليمي والدولي. فقد برزت قوى اقليمية مهمة، السعودية وايران في الشرق الاوسط، وكتلة "بريكس" الاقتصادية دوليا. كما أصبح النظام العالمي متعدد الأقطاب، غربا وشرقا، وضمن كل منهما، وتوسعت الخلافات ما بين "المعسكرين"، وحتى في داخل كل منهما.

فأوروبا غير مرتاحة لزيادة اعتمادها "الاستراتيجي" على الولايات المتحدة ، بالذات لمدى وارداتها من الغاز المسال الامريكي أو الى الحل العسكري للحرب الاوكرانية. ودول اوروبا الشرقية تتخوف من موسكو، وتعاديها.

كما هناك خلافات طاقوية ضخمة ضمن المجموعة الاوروبية. وهذا واضح في مداولات أعضاء السوق الاوروبية لسياساتهم الطاقوية المستقبلية. تبنت السوق الأوروبية قبل حرب اوكرانيا سياسة مشتركة وواضحة مفادها الاسراع في مكافحة تغير المناخ بقدر الامكان اما الان فهناك تنافس حاد ما بين المانيا وفرنسا حول متى يتوجب منع مبيعات سيارة محرك الاحتراق الداخلي. و استطاعت المانيا مؤخرا تأجيل قرار للبرلمان الاوروبي بفرض منع مبيعات سيارة محرك الاحتراق الداخلي بحلول عام 2035 كما صوت عليه البرلمان سابقا وساندته فرنسا بحماس. فقد استطاعت برلين تأجيل تنفيذ القرار حتى عام 2050. وتمتد خلافات الدولتين الاوروبيتين الكبريين وحلفاء كل منهما حول استعمال الطاقة النووية، كما تطالب فرنسا وترفض المانيا ضم الطاقة النووية لسلة الطاقة المستقبلية.

اما في الولايات المتحدة، فهناك انقساما أفقيا في الرأي العام الامريكي. فبعد ان كانت سياسات الحزبين الجمهوري والديمقراطي متشابهة تقريبا طوال النصف الثاني للقرن العشرين، أخذ يتوسع الخلاف بينهما ليأخذ اختلافات عقائدية وصراعات عنيفة. وما الهجوم التاريخي لأنصار الرئيس السابق دونالد ترامب على مبنى الكونغرس الا مثالا على ذلك، كما الخلافات المستمرة حول سياسات مكافحة تغير المناخ ، حيث سحب الرئيس ترامب عضوية بلاده من اتفاقية باريس للمناخ ، وايضا للاعتداءات والقتل الجماعي المستمر في المدارس للإصرار على الحق الدستوري لحمل السلاح.

في نفس الوقت، تختلف الاولويات ما بين القطبين الشرقيين. اذ أن بيكين تدعو الى مفاوضات سلمية لأنهاء حرب اوكرانيا، بينما موسكو مصرة على استعادة الاراضي في شرق اوكرانيا التي يقطنها الروس . وهذا طبعا، في حين ان المصالح الامنية الاكبر للصين هي التأكيد على سيادتها لكل من هونغ كونغ وتايوان. هذه السياسة التي أخذت تشكل خلافا اساسيا ما بين واشنطن وبيكين بالكلام العلني عن امكانية فرض حصار صيني اقتصادي على تايوان وتزايد المناورات البحرية والجوية حول تايوان. كما من الواضح ايضا، ان اولوية الصين هي دعم ونجاح سياستها الاقتصادية داخليا ودوليا. فالصين تعتمد في نموها الاقتصادي الباهر على تطوير نظام اقتصاد حر بقيادة الحزب الشيوعي الصيني، واستطاعت بقيادة الرئيس تشي جينبينغ أن تصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي. والصادرات الصينية متواجدة بوفرة في الاسواق العالمية.

كما ان تحول الغرب الى الطاقات المستدامة سيعني اعتمادا اوسع على الصين، بدلا من روسيا، اذ ان معظم المواد الاولية والسلع المستعملة في صناعات الطاقة المستدامة تستورد من الصين، ناهيك عن السلع الاستهلاكية الالكترونية والتقليدية. اما روسيا، فهي من كبرى دول العالم الثلاث في انتاج البترول. اما روسيا، فصادراتها الاساسية هي البترول والاسلحة. اذ بالكاد يعثر المستهلك العالمي بضاعة روسية في الاسواق.

لقد أدى الاعتماد على الصين الى خلافات داخل القطب الاوروبي، وضغوط اضافية من الولايات المتحدة على الاقطار الاوروبية، حيث لا ترغب واشنطن في استبدال الاعتماد الاوروبي على البترول الروسي، بالاعتماد على السلع الصينية في تطوير الطاقات المستدامة.

لقد أبرزت الحرب الأوكرانية خلافا اساسيا ما بين الشرق والغرب. فقد بدأت مرحلة سياسية جديدة وخطرة تختلف عن تلك التي نشأت عقب سقوط الاتحاد السوفياتي. فالعالم اليوم ليس فقط في خضم "حرب باردة" فقط، بل "حرب يلوح باستعمال الاسلحة النووية فيها." ناهيك عن "حرب امدادات الثروة الطبيعية". فالدول الكبرى لا تنفذ التزاماتها لتعويض دول العالم الثالث عن الاضرار التي لحقت بهم بسبب تغير المناخ، وهذا ما أخفق مؤتمر "كوب" في شرم الشيخ تحقيقه.

(*) باحث وكتب عراقي متخصص في شؤون الطاقة

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 19 نيسان 2023

Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين